ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

24 سبتمبر 2024

توقف انقطاع الكهرباء وخفض الفيدرالي للفائدة

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

29 معلومة مصورة

30 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

30 بين المصالح الوطنية والاستثمارات الأجنبية

41 معدلات تضخم أغسطس 2024

47 التخارج من أصول الدولة

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، حقق الاقتصاد المصري أخبارًا إيجابية يأتي على رأسها توقف انقطاع الكهرباء، كما تعتزم مصر طرح 4 إلى 5 مناطق كبيرة على البحر الأحمر للاستثمار وتطوير مشاريع عليها، فيما يعتزم صندوق الاستثمارات العامة السعودي، ضخ 5 مليارات دولار في مصر خلال الفترة المقبلة. وعلى الصعيد العالمي، تتجه جميع الأنظار إلى الولايات المتحدة، وخفض الفيدرالي لسعر الفائدة.

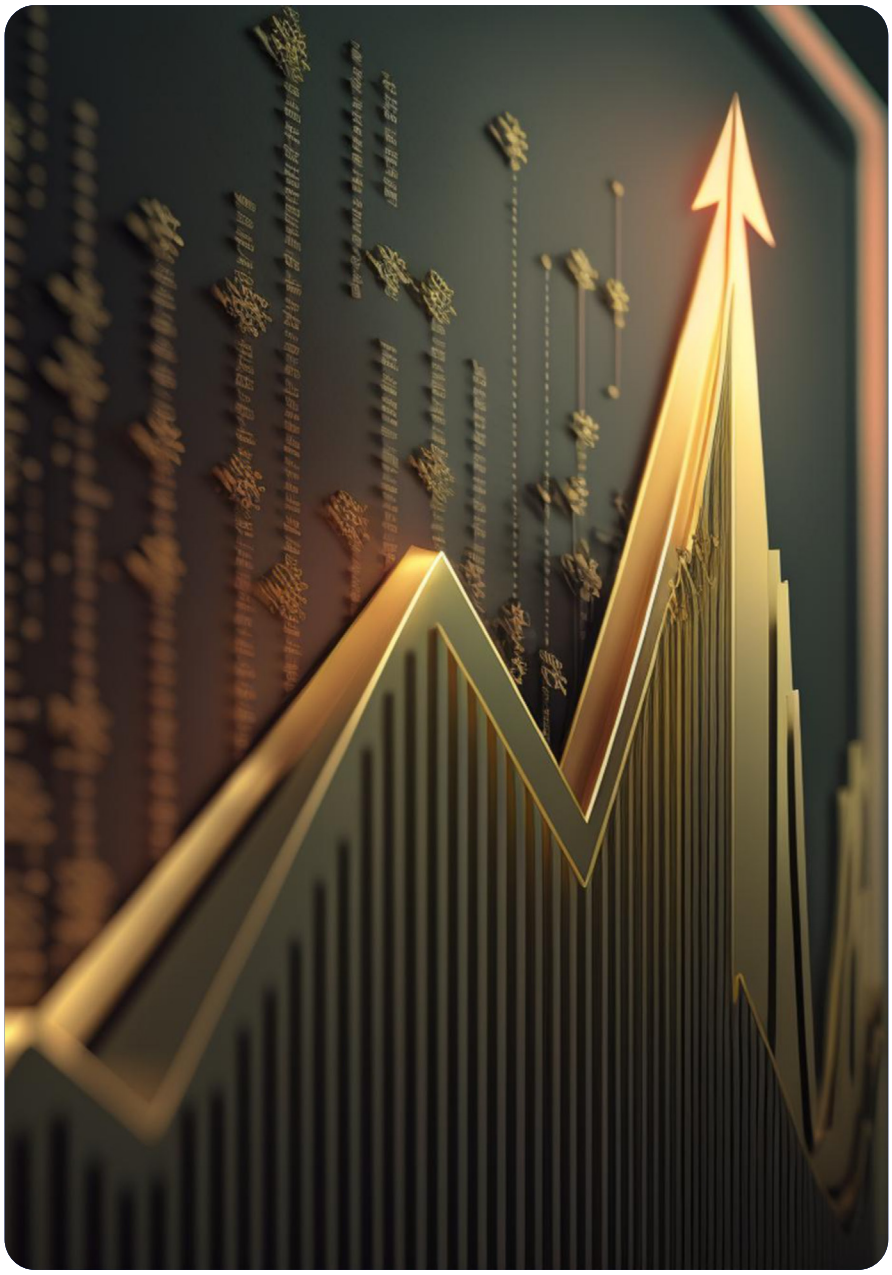

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

سياسة نقدية

- **مصر تقترب من بيع حصتها الأخيرة في بنك الإسكندرية**

تقترب الحكومة من إتمام صفقة بيع حصتها المتبقية في بنك الإسكندرية، لصالح "إنتيسا سان باولو" الإيطالية، لتصبح المالك الوحيد للبنك بعد استحواذها على 80% من أسهمه سابقاً. الصفقة المرتقبة، تمثل أول عملية بيع رئيسية للأصول الحكومية منذ خفض قيمة الجنيه في مارس الماضي، والذي جاء كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم من صندوق النقد الدولي.

رغم أن قيمة الصفقة، ستكون أقل من الـ 625 مليون دولار التي جنتها الحكومة من بيع حصص العام الماضي، إلا أن الصفقة تحمل أهمية كبيرة نظراً لمتابعة المستثمرين الدوليين لها عن كثب. كما تهدف الحكومة إلى تحقيق عائدات تتراوح بين 2 و2.5 مليار دولار من بيع هذه الأصول بحلول نهاية السنة المالية في يونيو 2025.

أخبار قطاعية

- **مصر تقلص زراعة الأرز بنحو الثلث في الموسم الجديد بسبب شح المياه**

تستهدف الحكومة المصرية تقليص المساحة المحددة لزراعة الأرز في البلاد بنحو 32% إلى 750 ألف فدان للموسم الجديد، الذي يبدأ في مايو المقبل، انخفاضًا من 1.1 مليون فدان في الموسم الحالي، بسبب تحديات الموارد المائية بشكل أساسي.

- **رفع سعر غاز الطهي يوفر على خزينة مصر 14 مليار جنيه**

تقدّر حكومة مصر أن تؤدي زيادة أسعار أسطوانات البوتاجاز إلى توفير ما بين 12 إلى 14 مليار جنيه في ميزانية الدولة خلال العام المالي الحالي» 2024-2025.

رفعت الحكومة المصرية سعر بيع أسطوانة غاز الطهي السائل «البوتاجاز» للأفراد 50% إلى 150 جنيهًا، وللقطاع التجاري بالنسبة ذاتها لكن سعرها وصل إلى 300 جنيه، فيما رفعت سعر طن المازوت الموجه إلى محطات الكهرباء 160% إلى 6500 جنيه للطن.

- **مصر تخطط لطرح 5 مناطق للمستثمرين على البحر الأحمر أسوةً بـ «رأس بناس»**

تعتزم مصر طرح 4 إلى 5 مناطق كبيرة على البحر الأحمر للاستثمار وتطوير مشاريع عليها، أسوةً بـ "رأس بناس» التي تمّ الإعلان عنها

مؤخراً، وعلى غرار «رأس الحكمة» على ساحل البحر المتوسط، كما كشف رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي.

وأضاف مدبولي بأن «رأس بناس لن تكون المنطقة الوحيدة التي سيتم طرحها للمستثمرين بالمرحلة المقبلة، بل جاري تجهيز 4 إلى 5 مناطق على ساحل البحر الأحمر لاجتذاب استثمارات جديدة».

العلاقات الدولية

- **يعتزم صندوق الاستثمارات العامة السعودي، ضخ 5 مليارات دولار في مصر خلال الفترة المقبلة**

سيتم ضخ الـ 5 مليارات دولار في مشاريع اقتصادية استراتيجية يتم الاتفاق عليها أو سيتم التفاوض حولها بين الجانب السعودي وشركاء دوليين تأتي الخطوة في إطار سعي مصر إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة، ومساعدة الاقتصاد المصري على التعامل مع التحديات الاقتصادية الراهنة.

صندوق الاستثمارات العامة
PUBLIC INVESTMENT FUND

- **«ماونتن فيو» المصرية تستهدف مبيعات بمليارى ريال من مشروعها في السعودية**

تعتزم شركة «ماونتن فيو للتنمية والاستثمار العقاري» في مصر بدء أعمالها بالسوق السعودية قبل نهاية هذا العام من خلال إطلاق مشروع بوسط الرياض بالشراكة مع شركتي «مايا للتطوير والاستثمار العقاري» وشركة «آل سعيدان للعقارات».

- **مصـر تتجـه لتصفيـر مشـاكل المسـتثمرين السـعوديين لديهـا قبـل نهايـة العـام**

كشـف رئيـس الـوزراء المصـري مصطفـى مدبولـي عـن الانتهـاء مـن صياغـة اتفاقيـة حمايـة وتشـجيع الاسـتثمارات السـعودية، وأنهـا حاليـاً قيـد اللمسـات الأخيـرة تمهيـداً لبـدء الإجـراءات التشـريعية والقانونيـة لإصدارهـا رسـمياً فـي مصـر. وتوقـع أن تدخـل الاتفاقيـة حيـز التنفيـذ الفعلـي فـي أقـل مـن ثلاثـة أشـهر.

تضمـن اتفاقيـات حمايـة الاسـتثمارات الالتـزام بمعاملـة «منصفـة وعادلة» للاسـتثمارات، وتقليـص متطلبـات إنشـاء وتوسـعة وصيانـة الاسـتثمارات، وضمـان الاسـتثمارات فـي حـالات الحـرب أو النـزاع أو الثـورة أو حـالات الطـوارئ والاضطرابـات. كمـا تضمـن حمايـة الاسـتثمارات مـن أي إجـراء يمـس ملكيتهـا أو تجريـد مسـتثمريها كليـاً أو جزئيـاً مـن بعـض حقوقهـم مـع منـع تأميـم أو نـزع الملكيـة أو إخضاعهـا لأشـخاص وجهـات أخـرى.

أخبار الطاقة

- **تحالـف «أوراسـكوم للإنشـاءات» يوقـع عقـداً لزيـادة قـدرة محطـة رياح فـي مصـر إلـى 650 ميغـاواط**

وقـع تحالـف يضـم شـركة «أوراسـكوم للإنشـاءات» و«إنجـي» (ENGIE) الفرنسـية و«تويوتـا تسوشـو كوربورشـين » (Toyota Tsusho Corporation) و«يـوروس إنرجـي هولدنغـز» (Eurus Energy Holdings) اليابانيتيـن، اتفاقًـا مـع الشـركة المصريـة لنقـل الكهربـاء يقضـي بإضافـة 150 ميغـاواط إلـى الطاقـة المنتجـة مـن محطـة الريـاح الجـاري تأسيسـها حاليًـا بمنطقـة رأس غـارب بقـدرة 500 ميغـاواط، لتصـل قدرتهـا الإجماليـة إلـى 650 ميغـاواط.

من المخطط بدء تشغيل المرحلة الأولى من محطة الرياح بقدرة 250 ميغاواط في ديسمبر 2024، وسوف يتم استكمال تشغيل باقي القدرة الإنتاجية للمحطة تدريجياً بحلول الربع الثالث من عام 2025.

إقليميًا

- **المركزي التركي يبقي على أسعار الفائدة ثابتة للمرة السادسة على التوالي هذا العام عند 50%**

أبقى البنك المركزي التركي على سعر الفائدة للمرة السادسة على التوالي في اجتماعه اليوم ثابتا عند 50%، وفقا لمعهد الاحصاء التركي.

يُقَدَّر أن الاتجاه الأساسي للتضخم الشهري لم يُظهِر أي تغيير ملحوظ في أغسطس، وتؤكد المؤشرات الخاصة بالربع الثالث أن الطلب المحلي لا يزال يتباطأ مع تراجع التأثير التضخمي.

في حين يظل التضخم في السلع الأساسية منخفضًا على الرغم من الارتفاع الطفيف، فمن المتوقع أن يحدث تحسن في التضخم في الخدمات في الربع الأخير، وأشارت اللجنة إلى أن توقعات التضخم وسلوك التسعير لا يزالان يشكلان مخاطر على عملية انكماش التضخم.

- **تعاون سعودي بريطاني لتعزيز الفرص الاستثمارية الصناعية والتعدينية**

تعزيز الشراكة الاقتصادية بين السعودية وبريطانيا في قطاعي الصناعة والتعدين، وتشجيع المستثمرين البريطانيين على استغلال الفرص النوعية الواعدة، والاستفادة من الممكنات والحوافز التي تقدمها السعودية للمستثمرين، في مناخ استثماري محفّز، ومقومات ومزايا تنافسية عالية، منها توافر الموارد الطبيعية الغنية، والبنية التحتية المتطورة، إضافة إلى مصادر الطاقة المتنوعة.

وسيتم تعزيز التعاون في مجال المعادن الحرجة، وفرص توسيعه في المستقبل، لا سيما مع تزايد أهمية المعادن الحرجة في العالم، بالنسبة لتحول الطاقة وعديد من الصناعات المتقدمة، مثل: الطيران، السيارات الكهربائية، والصناعات الطبية.

عالميًا

- **الاحتياطي الفيدرالي يخفض سعر الفائدة 50 نقطة أساس**

قرر الاحتياطي الفيدرالي بدء دورة تيسير سياسته النقدية فعلياً عبر خفض أسعار الفائدة من أعلى مستوى في 22 عاماً بواقع 50 نقطة أساس، ما يُعد الخفض الأول لسعر فائدة التمويل لدى البنك المركزي الأميركي منذ فترة الجائحة عام 2020.

وصوتت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في نهاية اجتماعها الأربعاء، على خفض أسعار الفائدة إلى نطاق 5% و4.75%، في إطار سعي البنك المركزي الأميركي لتفادي تأثر النمو الاقتصادي بأجرأ دورة تشديد نقدي منذ عقود، ولتجنب المزيد من التدهور في ظروف سوق العمل.

- **النفط يسجل مكاسب أسبوعية بدعم خفض الفائدة**

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 39 سنتا بما يعادل 0.5 بالمئة إلى 74.49 دولار للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط بواقع 3 سنتات أو 0.04 بالمئة إلى 71.92 دولار.

وتعافت الأسعار بعد أن هبط برنت إلى ما دون 69 دولارا للمرة الأولى منذ نحو ثلاثة أعوام في العاشر من سبتمبر. وصعدت الأسعار بأكثر من 1% الخميس بعد قرار البنك المركزي الأميركي خفض أسعار الفائدة.

معلومة مصورة

أعلى 10 دول من حيث معدلات الفائدة عالميًا
مع قرار الفيدرالي للتيسير الكمي

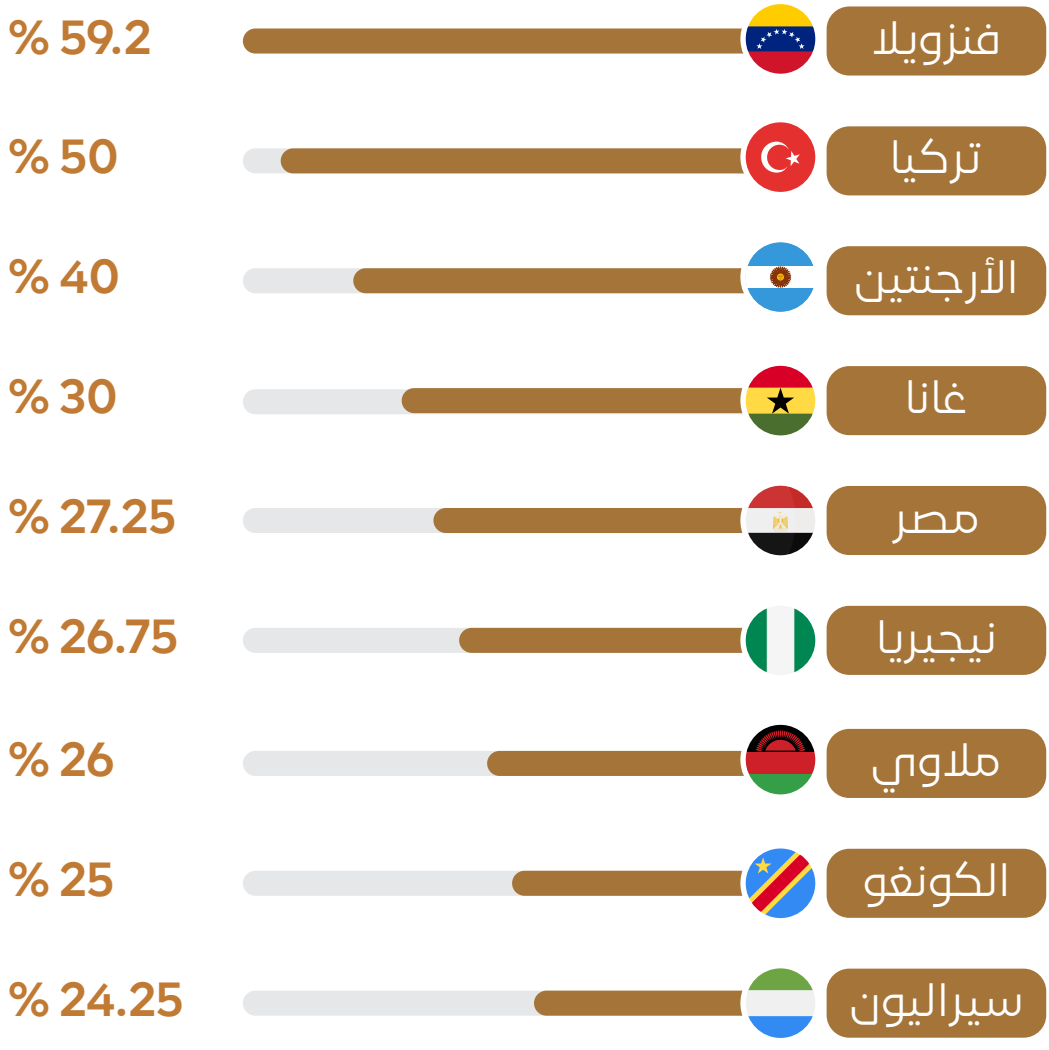

المصدر- Trading Economics

مقالات تحليلية

العلاقات الاقتصادية المصرية- السعودية: نموذج للتطور البنّاء

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> **أعلنت الحكومة المصرية أن ولي عهد السعودية الأمير «محمد بن سلمان» وجه صندوق الاستثمارات العامة، بضخ استثمارات في مصر بإجمالي خمسة مليارات دولار، «كمرحلة أولى»، وجاء ذلك بعدما التقى رئيس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي» بولي العهد السعودي في الرياض، حيث ناقشا تعزيز العلاقات الثنائية.**

ملفات حيوية

ناقش رئيس الوزراء مع ولي العهد السعودي ملف تشجيع الاستثمار السعودي في مصر خلال الفترة المقبلة، خاصة أنه قد تم الانتهاء من مسودة اتفاق حماية وتشجيع الاستثمارات المصرية السعودية المشتركة، وهي اتفاقية متبادلة ومشتركة بين الجانبين، كما تم

مناقشة عددًا من الفرص الاستثمارية مثل التصنيع في مجال الأمن الغذائي، وتوطين صناعة السيارات لا سيما السيارات الكهربائية، وزيادة التعاون في مجال إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة.

وخلال الزيارة أكد «مدبولي» أن الحكومة المصرية نجحت في إنهاء أغلب مشكلات المستثمرين السعوديين في مصر، حيث تم التوصل إلى حلول لنحو 90 مشكلة، ليتبقى 14 منازعة فقط سيتم العمل على حلها خلال الفترة المقبلة، كما أشار إلى أن هناك خططًا لربط مصر والسعودية بشبكة كهربائية بحلول صيف 2025 في المرحلة الأولى.

وفي سياق متصل، أعلن «مدبولي» أنه تم تخصيص 5 مناطق على ساحل البحر الأحمر لصفقات استثمارية ضخمة بينها رأس بناس، وهي رأس وشبه جزيرة كبيرة تضم محميات طبيعية وميناء ومنطقة سياحية في جنوب محافظة البحر الأحمر.

من ناحية أخرى، أعرب «محمد بن سلمان» عن تطلعه لعقد الاجتماع الأول للمجلس التنسيقي بين الجانبين، خلال شهر أكتوبر المقبل، بعد التنسيق بين الجانبين، وثمن الجهود المبذولة لحل مشكلات المستثمرين السعودية خلال الفترة الماضية، مشيرًا إلى أهمية تسوية النزاعات التجارية المتبقية بما يشجع على المزيد من الاستثمار السعودي في مصر.

وتُعد هذه الزيارة وما نتج عنها من تفاهمات مصرية سعودية دعوة لطمأنة القطاع الخاص السعودي للاستثمار في مصر بدعم حكومي، وزيادة للاستثمارات المصرية في السعودية للاستفادة من الفرص المتاحة في إطار رؤية 2030.

مسار العلاقات الثنائية

ترتبط مصر والسعودية بعلاقات اقتصادية قوية، تتنامى أبعادها ما بين التبادل التجاري والتعاون الاستثماري. وتعد المملكة داعمًا أساسيًا للاقتصاد المصري، وفيما يلي أبرز ملامح العلاقات الاقتصادية بين الدولتين:

- **التبادل التجاري:** أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وصول حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية إلى 26 مليار دولار خلال عام 2023 مقابل 29.5 مليار دولار خلال عام 2022، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الدول العربية 13.6 مليار دولار خلال عام 2023 مقابل 12.5 مليار دولار خلال عام 2022.

وجاءت السعودية على رأس قائمة أعلى الدول العربية استيرادًا من مصر خلال عام 2023، حيث بلغت قيمة صادرات مصر لها 2.7 مليار دولار، يليها الإمارات 2.2 مليار دولار، ثم ليبيا 1.8 مليار دولار، ثم السودان 984.4 مليون دولار، ثم الجزائر 850.3 مليون دولار. فيما تصدرت السعودية قائمة الدول العربية في قيمة الصادرات إلى مصر خلال العام الماضي، حيث بلغت قيمة واردات مصر منها 5.2 مليار دولار، يليها الكويت بـ 2.7 مليار دولار، ثم الإمارات بـ 2.1 مليار دولار، ثم سلطنة عمان بـ 717.4 مليون دولار، ثم البحرين بـ 399.5 مليون دولار. وفيما يلي استعراضًا لحجم التبادل التجاري بين مصر والسعودية:

الشكل ٦ - التبادل التجاري بين مصر والسعودية (مليار دولار)

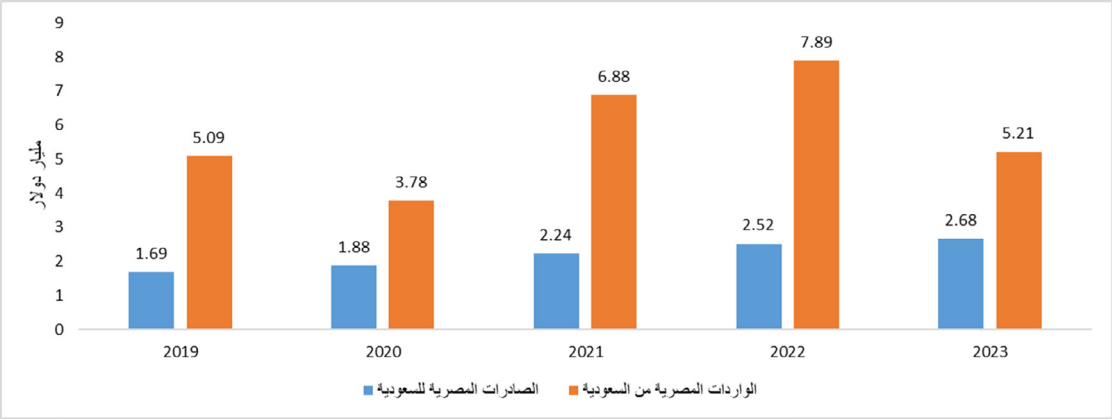

Source- Trade Map

هذا، وقد سجلت قيمة التجارة بين مصر والمملكة العربية السعودية ارتفاعًا بنسبة 30.4% خلال النصف الأول من 2024، لتسجل 4.622 مليار دولار في مقابل 3.545 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2023، واستحوذت السعودية على 7.3% من إجمالي تجارة مصر الخارجية خلال الـ 6 أشهر الأولى من 2024 والتي تخطت 63.3 مليار دولار. ونمت قيمة صادرات مصر إلى السعودية بنسبة 23.3% خلال الـ 6 أشهر الأولى من العام الجاري لتسجل 1.658 مليار دولار في مقابل 1.344 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2023.

وتتمثل صادرات مصر إلى السعودية في الزيوت المعدنية والوقود ومنتجات التقطير، والفواكه والخضر، والحديد والصلب، والمصنوعات النحاسية، فيما تتمثل واردات مصر منها في الزيوت والوقود ومنتجات التقطير، ومنتجات اللدائن، والكيماويات العضوية، ومنتجات الألومنيوم والورق.

- **الاستثمارات:** تُعد السعودية ثاني أكبر دولة عربية تستثمر في مصر، بما يزيد عن 2,900 مشروع بالعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية بقيمة تبلغ 2409.7 مليون دولار خلال العام المالي 2023/2022. وفي ظل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي أطلقتها السعودية، فإنَّ فرص ضخ مزيد من الاستثمارات السعودية في مصر تتنامى، خاصة مع اهتمام الدولة المصرية بالقطاعات الإنتاجية وجذب الاستثمارات المباشرة وتوطين الصناعات وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وما يستلزم ذلك من إصلاحات تشريعية ومالية ونقدية وتجارية وإدارية، بجانب إطلاق مبادرات تهدف إلى تيسير الإجراءات ودعم المنتجين ومجتمع الأعمال. كما تهتم السعودية بالاستثمار في قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة في مصر وتضعها في خطتها خاصةً الكهرباء، ويتعاون البلدين على إقامة أكبر مشروع للربط الكهربائي بينهما.

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي عدد الرخص الممنوحة للمستثمرين المصريين في المملكة نحو 5767 رخصة، ويمتلك المصريون أكثر من 80 ألف وظيفة في الاقتصاد السعودي. ويستهدف كل من مجلس الأعمال المصري - السعودي واللجنة المشتركة، زيادة استثمارات الرياض المباشرة في مصر إلى 50 مليار دولار، عبر إقامة مشروعات مشتركة وضخ سيولة بالقطاعات المختلفة.

- **تحويلات العاملين بالخارج:** أشارت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى أن السعودية تصدرت قائمة تحويلات المصريين العاملين في الدول العربية بقيمة 8.3 مليار دولار، مستحوذة على أكثر من 58% من إجمالي المبلغ الذي وصل إلى نحو14.3 مليار دولار بنهاية العام المالي 2023/2022، مقارنة مع 21.5 مليار دولار خلال عام 2022/2021، بنسبة انخفاض بلغت نحو 33.4%.

- **الودائـع السـعودية لـدى البنـك المركـزي المصـري:** تعتـزم السـعودية تحويـل ودائعهـا لـدى البنـك المركـزي المصـري إلـى اسـتثمارات مباشـرة، وتمتلـك المملكـة ودائع بقيمـة 10.3 مليار دولار بالبنـك المركـزي المصري، وتتراوح الودائـع بين 5 مليارات دولار ودائع قصيـرة الأجـل تجدد كل عـام. ويوجد 5.3 مليار دولار ودائع متوسـطة الأجـل يحيـن سـداد أجلهـا فـي أكتوبـر 2026، وفـق بيانـات المركـزي.

وفـي الختام، تنبغي الإشـارة إلـى أهمية الجانب الاقتصـادي في العلاقات الثنائيـة بين مصر والسـعودية بدعم من عمق مسـتويات التعاون التجاري والنقـدي والاسـتثماري بيـن الجانبيـن، ومسـاعيهما لتعزيز تلـك العلاقات ورفـع مسـتوى الاسـتثمارات المُوجهـة لـكلٍ منهمـا. وتنبثـق أهميـة العلاقـات الثنائيـة كذلـك مـن الأزمـات الاقتصاديـة التـي يشـهدها العالـم والإقليـم فـي الوقـت الراهن.

مقالات تحليلية

آليات السوق وتأثيرها على أسعار أسطوانات البوتاجاز: دور العرض المحلي وتكاليف الإنتاج

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

”يُعد الدعم من القضايا الاقتصادية الحرجة في مصر، لما له من آثار مباشرة على عجز الموازنة العامة، وهو الأمر الذي يترتب عليه آثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت على كافة قطاعات الدولة المختلفة. لذلك فإن استمرار دعم المنتجات البترولية يلعب دورًا سلبيًا في قدرة قطاع الطاقة والنفط، حيث يؤثر على قدرته في النهوض، شهد قطاع الطاقة في مصر بعض التغييرات الهامة والتي اقتضت بالضرورة التخفيف التدريجي لقيمة دعم المنتجات البترولية. وذلك لأن مفهوم الدعم هو ما يُمثل قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها بالأسواق المحلية سواء عن طريق الإنتاج أو استيراد بعضها من خارج الدولة.“

سعر أسطوانة البوتاجاز في مصر:

لا يزال البوتاجاز يُشكل المنتج البترولي الأكثر استخدامًا في منازل المصريين، لا سيما في الوجه القبلي، والمناطق البعيدة عن الشبكة القومية للغازات، وعليه، ارتفع سعر أسطوانة الغاز

المنزلي في مصر رسميًا حوالي 50% الأربعاء 18 سبتمبر 2024، في خطوة تسعى الحكومة من خلالها إلى خفض فاتورة دعم الوقود التي ترهق الموازنة العامة للدولة. وعليه، ارتفع سعر أسطوانة البوتاجاز في مصر سعة 12.5 كيلوجرام تسليم المصنع من 100 جنيه (2.06 دولارًا) إلى 150 جنيهًا (3.09 دولارًا)، في حين زاد سعر أسطوانة غاز البوتاجاز التجاري سعة 25 كيلوجرامًا بنسبة حوالي 33%، من 150 جنيهًا إلى 200 جنيه (4.12 دولارًا). كما تم رفع سعر طن المازوت الذي يتم توريده لمحطات توليد وإنتاج الكهرباء من 2500 إلى 6500 جنيه، مع استمرار تثبيت السعر للمصانع، كما تمت زيادة سعر بيع الغاز السائل إلى 12 ألف جنيه للطن الواحد، كما هو موضح في الشكل التالي.

المصدر
الباحث /بيانات مُعلنة

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وبالنظـر إلـى الزيـادة الحاليـة، تُعـد زيـادة أسـعار أسـطوانة البوتاجـاز محـدودة وتـكاد لا تذكـر مقارنـة بالزيـادة العالميـة فـي أسـعار البوتاجـاز والتـي وصلـت إلـى الضعـف، ولـذا لا بـد أن يتـم زيـادة سـعر أسـطوانة البوتاجـاز بنفـس تكلفتهـا، وتحويـل الدعـم العينـي إلـى نقـدي للمسـتهلكين. وتحريـك أسـعار أسـطوانات الغـاز والمـازوت خلال الفتـرات المقبلـة بشـكل تدريجـي وذلـك بهـدف الوصـول إلـى تكلفـة الأسـطوانة الفعليـة وإلغـاء الدعـم عنهـا.

وهنـا تجـدر الإشـارة إلـى أن رفـع سـعر أسـطوانة البوتاجـاز فـي مصـر يأتـي خطـوة مـن الحكومـة لرفـع الدعـم تدريجيًـا عـن الوقـود، ضمـن تنفيـذ خطـة الإصلاح الاقتصـادي. حيـث يتخطـى تكلفـة غـاز الاسـطوانة الواحـدة حوالـي 450 جنيهًـا، وذلـك دون حسـاب تكلفـة الصيانـة وغيرهـا مـن مسـتلزمات التعبـأة ليصـل تكلفـة الاسـطوانة الفعليـة بعـد التعبـأة حوالـي 600 جنيـه للواحـدة. ومـن ضمـن العوامـل التـي أدت إلـى تحريـك أسـعار أسـطوانة البوتاجـاز والمـازوت، زيـادة تكاليـف الإنتـاج، حيـث شـهدت الفتـرة الأخيـرة ارتفاعًـا ملحوظًـا فـي أسـعار المـواد الخـام اللازمـة لإنتـاج أسـطوانات الغـاز، بمـا فـي ذلـك اسـتخراج الغـاز، كمـا أن تكاليـف النقـل والتوزيـع قـد زادت بشـكل كبيـر، ممـا أدي إلـى رفـع التكلفـة الإجماليـة للإنتـاج والتوصيـل للمسـتهلك النهائـي. علاوةً علـى ذلـك، يعـود أسـباب رفـع أسـطوانات الغـاز والمـازوت بشـكل رئيسـي إلـى تحريـر أسـعار الصـرف وزيـادة أسـعار الـدولار بمـا يزيـد علـى 300% خلال الفتـرة الماضيـة. وينقسـم الإنتـاج المحلـي إلـى 15% مـن المعامـل و25% مـن حقـول الغـاز، وتسـتورد مصـر البوتاجـاز مـن الجزائـر ودول الخليـج، وفـي حـال زيـادة الطلـب يتـم الاسـتيراد مـن فرنسـا حيـث إن سـعر الطـن 1200 دولار.

دعم الوقود في مصر:

تضطر الدولة إلى الاعتماد على الاستيراد في توفير احتياجات السوق المحلية، وذلك مع تزايد معدلات الاستهلاك والطلب المحلي في مصر، وهو الأمر الذي يعرض الاقتصاد لتقلبات الاسعار والضغط على بند المصروفات في الموازنة. تنتج مصر من أسطوانات البوتاجاز حوالي 45% من الاحتياج المحلى بحجم استهلاك سنوي يصل إلى أكثر من حوالي 350 مليون أسطوانة. تقوم الحكومة بتوفير نحو 55 – 58 % من احتياجات السوق المحلى من البوتاجاز من الخارج، وهو ما يُقدر بنحو 7000 طن يوميًا، حيث يصل الإنتاج المحلى لنحو 5000 طن يوميًا من البوتاجاز. مصر تستهلك سنويًا حوالي 4.3 مليون طن من غاز البوتاجاز، مع العلم أن نصف هذه الكمية يتم إنتاجها محليًا فيما يُستورد النصف الآخر. وعليه، اعتمدت مصر بشكل رئيسي على استيراد احتياجاتها من البوتاجاز، حيث بلغت نسبة هذا الاستيراد من إجمالي الطلب المحلي نحو 45-50% عام 2024، وارتفعت النسبة مع زيادة معدل الاستهلاك المحلي والتزايد السكاني بصورة ملحوظة.

وعليه يمكن القول، إن زيادة معدلات الاستهلاك وعدم وجود معادلة متزنة بين معدلات الاستهلاك ومستويات إنتاج البوتاجاز للدولة، يترتب عليها زيادة وفجوة كبيرة في فاتورة الاستيراد، بالإضافة إلى أن واردات مصر من المازوت تجاوزت حوالي 210 ألف طن خلال شهر أغسطس الماضي (2024)، مما ترتب عليه أعباء وضغوط على موازنة للدولة. حيث تُشكل فاتورة استيراد المازوت والبوتاجاز في مصر عبئًا إضافيًا على موازنة الدولة التي تواجه عدة تحديات، في مقدمتها زيادة التضخم وتراجع قيمة الجنيه أمام الدولار.

استكمالًا لما سبق، ارتفعت قيمة واردات مصر من النفط ومشتقاته، خلال النصف الأول من العام الجاري (2024)، بنسبة حوالي 16%، مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي، على خلفية زيادة الطلب محليًا، وسعي الحكومة لتأمين الوقود لمحطات الكهرباء. حيث بلغت قيمة واردات مصر النفطية حوالي 6.542 مليار دولار في المدة من يناير إلى نهاية يونيو من العام الجاري 2024. وسجلت واردات مصر من النفط ومشتقاته في النصف الأول من العام الجاري 2024، زيادة قيمتها حوالي 0.9 مليار دولار عن فاتورة المدة نفسها من 2023، البالغة حوالي 5.642 مليار دولار، كما هو موضح في الشكل التالي.

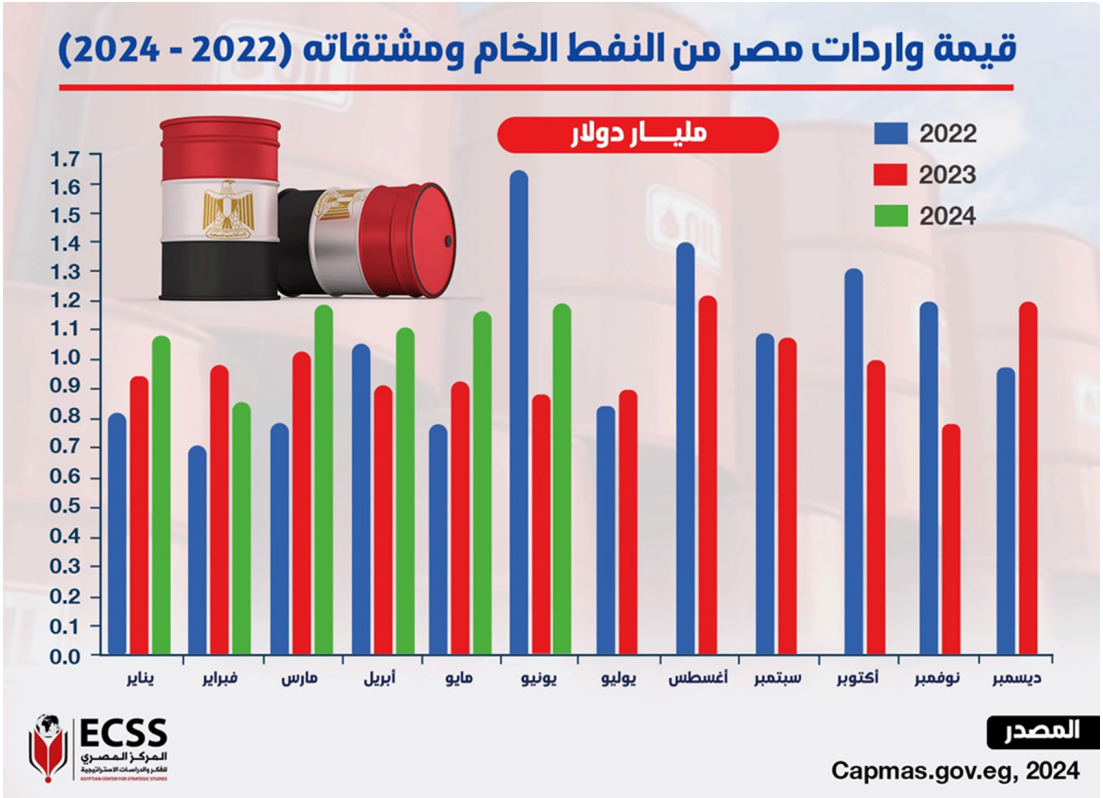

تبلغ قيمة دعم الوقود في مصر بالموازنة حوالي 154 مليار جنيه (3.17 مليار دولار)، بالتزامن مع ارتفاع التكاليف، بعد أن كان هذا الدعم يُمثل صفرًا في عام 2021 لكل أنواع الوقود باستثناء أسطوانة البوتاجاز (غاز النفط المسال)، التي كانت مدعومة بنحو 18 مليار جنيه (0.37 مليار دولار).

وعليه، تقوم مصر باستيراد غاز البوتاجاز من الخارج بالعملة الأجنبية، لذلك يعود سبب زيادة سعر البوتاجاز إلى ارتفاع دعم الأسطوانة بالموازنة العامة للدولة، نتيجة انخفاض سعر الصرف، مما كان يتطلب تحريك أسعار البوتاجاز لخفض فاتورة الدعم، حيث يستحوذ البوتاجاز على الحصة الأكبر من دعم المواد البترولية في الموازنة العامة (البوتاجاز أرخص المنتجات البترولية في مصر، إذ يصل سعر اللتر منه أقل كثيرًا مقارنة بالبنزين والسولار، ولذا رفعت الحكومة أسعاره بنسبة كبيرة لتقليل الفجوة بين الإنتاج وسعر البيع النهائي للمستهلك). وذلك بسبب انخفاض سعر البيع مقارنة بتكلفة الإنتاج. مما يجعل من المستحيل تخفيض سعر أنبوبة البوتاجاز إلا بعدة أسباب مثل تخفيض سعره من المصدر أو ارتفاع سعر الجنيه المصري أمام الدولار وغيره من الأسباب.

جهود الدولة في تطوير وكفاءة منظومة البوتاجاز:

اتخذت الدولة عدة إجراءات لتطوير ورفع كفاءة منظومة توفير أسطوانات البوتاجاز بالسوق المحلي بشكل آمن ومستقر للمستهلكين خلال السنوات الماضية وتجاوز التحديات والأزمات العالمية (تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والحرب على غزة)، وهو الأمر الذى أدى إلى عدم حدوث أي أزمات في توفير هذه السلعة

الاستراتيجية، كما أن تطوير هذه المنظومة تم جنبًا إلى جنب مع التوسع في مشروعات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل والمدن والقرى، والتي ساهمت في تراجع استهلاك البوتاجاز بنسبة حوالى 12% في العام 2022 مقارنة بعام 2016، ثم انخفاض استهلاك مصر من البوتاجاز بنسبة حوالي 5% سنويًا نتيجة زيادة معدلات توصيل الغاز للمنازل (جهود الدولة في توصيل الغاز للمنازل)، وعليه فأن استمرار خطط الدولة لتوصيل الغاز للمزيد من الوحدات السكنية سينعكس على حجم استهلاك مصر من البوتاجاز (مؤشر إيجابي).

من أهم الإجراءات التي تم اتخاذها ما يلي:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة تم اتخاذ قرار بخفض دعم الطاقة بشكل تدريجي، وهذا الإجراء رغم صعوبته على المدى القصير، ولكنه يهدف إلى تحقيق وفرة واستدامة مالية على المدى الطويل وتوجيه الدعم والموارد إلى قطاعات أخري ذات أولوية مثل التعليم والصحة. وعليه اتخذت العديد من الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من حدة التحديات العالمية وتداعيات العديد من الأزمات الخارجية، ومن ضمن تلك الإجراءات:

- زيادة عدد الموانئ التي يمكن استقبال البوتاجاز المستورد عليها حيث نجحت الدولة في تجهيز ميناء وأدي فيران، رصيف ميدتاب بميناء الدخيلة، وميناءي سوميد وسونكر بالعين السخنة لاستقبال ناقلات البوتاجاز ، وبذلك أصبح هناك أكثر من حوالي 7 موانئ استقبال بوتاجاز على مستوى الجمهورية منها 3 على البحر الأبيض المتوسط و4 على البحر الأحمر.

- زيادة السعات التخزينية للبوتاجاز من 77.7 ألف طن عام 2014 إلى حوالي 220 ألف طن في نهاية عام 2022، وذلك بهدف عمل مخزون استراتيجي من البوتاجاز (هذا بخلاف السعات التخزينية في مصافي التكرير ومصانع معالجة البوتاجاز بالحقول).

- نجحت في توصيل الغاز الطبيعي إلى أكثر من حوالي 13 مليون وحدة سكنية، وتسعى لاستكمال تلك الجهود خلال السنوات المقبلة.

- تسعى الدولة إلى تنفيذ خطة طموحة لتوسيع شبكة الغاز الطبيعي، وتوصيل الغاز إلى المنازل، بالإضافة إلى تزويد المصانع والمشروعات التجارية والصناعية بهذه الخدمة لتخفيف الضغط على موارد الطاقة الأحفورية.

- شهدت مصر في السنوات الأخيرة تحولات كبيرة في سياسات الطاقة، خاصةً في ملف المشتقات والمنتجات البترولية، حيث تسعى الحكومة إلى الوصول إلى معادلة طاقة متزنة ومنظومة مستدامة تحافظ على تأمين موارد الطاقة والحفاظ على إمدادات آمنة ومستدامة، مع تقليل الأعباء المالية الناتجة عن دعم الوقود، بالإضافة لتوفير السيولة النقدية بالعملة الأجنبية.

- رغم الاضطرابات العالمية وتداعيات الحرب على غزة، تعمل الدولة على استيراد غاز البوتاجاز من الخارج بشكل كبير لعدم توافر ما يسد احتياجات السوق المحلية ولمنع حدوث أي خلل.

- زيادة مراكز التوزيع على مستوى الجمهورية وانشاء مراكز توزيع جديدة ببعض المدن العمرانية الجديدة حيث تم منذ 2014 وحتى عام 2023 تشغيل أكثر من 250 مركزًا جديدًا لتوزيع أسطوانات البوتاجاز ليصل إجمالي عدد المراكز إلى أكثر من حوالي 3100 مركزًا.

- تدشين أول منظومة الكترونية لإدارة ومتابعة عمليات تداول وتوزيع البوتاجاز محليًا في كافة مراحلها بهدف تحقيق الضبط للمنظومة والحفاظ على المنتج، وذلك في إطار تنفيذ مشروعات التحول الرقمي في إدارة ومتابعة منظومة تداول البوتاجاز.

- تضخ وزارة البترول والثروة المعدنية ممثلة في شركة بتروجاس ما يقرب من مليون أسطوانة غاز منزلي يوميًا بهدف تلبية الطلب في السوق المحلية، بإجمالي حوالي 350 مليون أسطوانة سنويًا، حيث وصل حجم الاستهلاك إلى حوالي 4.3 مليون طن بوتاجاز (غاز النفط المسال).

- يهدف مشروع توصيلات الغاز الطبيعي للمنازل الذي تم تدشينه في 2015 إلى زيادة وتسهيل حصول الأسر على إمدادات منتظمة منخفضة التكلفة من الغاز الطبيعي ومرتبطة بالشبكة القومية.

- تدعم الحكومة حاليًا أسطوانة البوتاجاز ويُعد غاز البوتاجاز من أكثر المشتقات البترولية التي دعمتها الحكومة على مدى السنوات الماضية، ولا تزال تدعمها بشكل كبير حتى الآن رغم الزيادات الأخيرة.

- تعزيز الاستثمارات في تطوير البنية التحتية الخاصة بشبكة الغاز الطبيعي، ما يشمل إنشاء محطات ضغط جديدة وتوسيع الشبكات الحالية، بهدف تغطية المزيد من المدن والمناطق الريفية الأكثر فقرًا التي لم تكن تشملها الخدمة سابقًا، خاصةً مبادرة رئيس الجمهورية حياة كريمة، حيث تم توصيل الغاز الطبيعي لأكثر من حوالي 485 قرية ضمن المبادرة الرئيسية، وجارٍ الأعمال فى حوالي 120 قرية أخرى، وذلك لتخفيف المعاناة على أهالي القرى في الحصول على أسطوانة البوتاجاز، وكذلك تخفيف الأعباء المالية عن ميزانية الدولة.

أمام ما تقدم، تُسهم تلك الخطوة في تقليل الفجوة بين السعر المحلي والسعر العالمي، وكذلك تؤدي لتخفيف الأعباء على الموازنة العامة، حيث إن أسعار طن البوتاجاز وصلت لمستويات قياسية خلال الأشهر الماضية حيث كانت بلغت حوالي 1200 دولار/طن، ما يزيد الأعباء على الدولة. وتعتبر مصر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على دعم الوقود، إلا أن الحكومة بدأت في تقليص هذا الدعم تدريجيًا لتخفيف الضغط على الموازنة العامة، وفي المقابل تسعى إلى تعزيز استخدام الغاز الطبيعي كبديل أنظف وأرخص، ما يسهم في تقليل تكلفة الاستهلاك المحلي.

وفقًا لما سبق، من المتوقع أن يكون لزيادة أسعار البوتاجاز سواء للاستخدام المنزلي أو التجاري، أثر مباشر كعنصر مكون لسلة الوقود وكذلك كأثر غير مباشر لتأثيره على المنتجات، ولكن سيكون محدود بنسبة حوالي من 3 إلى 5%، فى ظل أن الطاقة تُشكل نسبة ملحوظة فى تكلفة المنتجات.

مجمل القول، تخيم الحرب الروسية الأوكرانية وتداعيات الحرب على غزة، حيث إنه من المتوقع أسعار البوتاجاز عالميًا، ويزيد بالتالي من فاتورة استيراد البوتاجاز في مصر. وعليه، تمضي الدولة المصرية قدمًا نحو بناء جمهوريتها الجديدة، وتولي اهتمامًا بالغًا وكبيرًا بقطاع الطاقة، إيمانًا منها وإدراكًا لدوره الحيوي والفعال كمحرك أساسي ومؤشر للنمو الاقتصادي، واضعةً أمامها أن تطبيق استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة هو أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما دفعها إلى المضي قدمًا وبخطوات جادة وحاسمة نحو تحقيق هدفها الرئيسي وهو الاكتفاء الذاتي من المنتجات والمواد البترولية، وذلك من خلال خطط عمل شملت التوسع في عمليات البحث والاستكشاف والإنتاج، بالإضافة إلى العمل على رفع كفاءة وتطوير منظومة التكرير المصرية، والعمل على تنويع مصادر الطاقة، وزيادة نشر ثقافة ترشيد استخدام واستهلاك الوقود، وزيادة جذب الاستثمارات لقطاع البترول والثروة المعدنية.

مقالات تحليلية

التداعيات المستقبلية لموجة من الركود التضخمي: تداعيات محتملة على العالم ومصر

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”يمثل الركود التضخمي حالة اقتصادية صعبة تتسم بارتفاع معدلات التضخم الشديد جنبًا إلى جنب مع انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. وهي حالة تتطلب اهتمامًا كبيرًا من صناع السياسات والاقتصاديين على حد سواء.“

تسبب وباء كوفيد والحرب في أوكرانيا في أزمة اقتصادية عالمية حادة، تتمثل في ارتفاع التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي. هذا المزيج المعقد، المعروف بالركود التضخمي، يهدد بزيادة الفقر في الدول النامية ويضع صناع السياسات أمام تحديات كبيرة. محاولة معالجة التضخم أو البطالة قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة الأخرى، مما يذكرنا بالأزمات الاقتصادية السابقة. ويحذر الخبراء من أن العالم قد يشهد فترة طويلة من الركود التضخمي، مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة.

وتتمثل أهم التداعيات المحتملة على العالم؛ في تآكل القوة الشرائية حيث يؤدي ارتفاع الأسعار بشكل كبير إلى تآكل قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة. ويزيد الركود التضخمي من حدة الفقر، خاصة بين الفئات الأكثر ضعفًا، وذلك بسبب تراجع الدخول الحقيقية وارتفاع تكاليف المعيشة. كما قد تواجه الحكومات والشركات صعوبات متزايدة في سداد ديونها، مما قد يؤدي إلى أزمات مالية وانهيار مؤسسات مالية. بالإضافة إلى تراجع الاستثمار، مما يؤخر النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما قد يؤدي الركود التضخمي إلى تراجع التجارة العالمية، مما يؤثر سلبًا على سلاسل الإمداد العالمية.

يقدم هذا المقال في سطوره القادمة عرضا لما هو متوقع من موجه من الركود التضخمي والتي تشهدها عدد من دول العالم لمحاولة تحليل اثارها على أسعار السلع الرئيسة وأحوال المديونية العالمية وأخيرا محاولة لاستكشاف أبرز التداعيات المستقبلية على مصر.

1. موجات الركود التضخمي تجتاح العالم:

يشهد العالم حاليًا تحديًا اقتصاديًا كبيرًا يتمثل في موجات الركود التضخمي التي تجتاح مختلف الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا والصين. هذا الوضع الاقتصادي المعقد، الذي يجمع بين ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، يهدد بترك آثار عميقة على الاقتصاد العالمي والمجتمعات.

تواجـه الولايـات المتحـدة تحديـات كبيـرة فـي مواجهـة التضخـم المرتفـع، ممـا قـد يـؤدي إلـى تباطـؤ النمـو الاقتصـادي وزيـادة البطالـة؛ الأمـر الـذي انعكـس فـي توقعـات بنـك «جيـه بـي مورغـان» والـذي أشـار أن هنـاك نسـبة 35% لأن يتجـه الاقتصـاد الأميركـي إلـى الركـود بحلـول نهايـة عـام 2024، كـون أن الأخبـار المتعلقـة بالاقتصـاد الأميركـي «تلمـح إلـى ضعـف أكثـر حـدة مـن المتوقـع فـي الطلـب علـى العمالـة وعلامـات مبكـرة علـى تقليـص العمالـة».

«كمـا رفعـت مؤسسـة جولدمـان سـاكس توقعاتهـا لاحتمـال حـدوث ركـود الاقتصـاد الأميركـي خلال 12 شـهراً إلـى 25% بـدلاً مـن 15%، بعـد صـدور تقريـر الوظائـف لشـهر يوليـو فـي أغسـطس2024.

يشـهد الاقتصـاد الألمانـي باعتبـاره المركـز الاقتصـادي لاقتصـاد منطقـة اليـورو؛ تراجعـاً مفاجئـاً فـي الربـع الثانـي مـن عـام 2024، ممـا أثـار مخـاوف بشـأن مسـتقبله، حيـث يتوقـع الخبـراء أن ينمـو الاقتصـاد الألمانـي بنسـبة ضئيلـة لا تتجـاوز 0.1% خلال العـام بأكملـه. وقـد زادت هـذه المخـاوف مـع تحذيـرات شـركات صناعـة السـيارات، مثـل فولكـس واجـن، مـن احتمـال إغلاق المصانـع.

تشـهد الصيـن تباطـؤًا فـي النمـو الاقتصـادي، ويعانـي قطـاع العقـارات مـن أزمـة كبيـرة. كمـا أن سياسـة «صفـر كوفيـد» التـي اتبعتهـا الحكومـة الصينيـة أدت إلـى تعطيـل الأنشـطة الاقتصاديـة. وقـد خفضـت كل مـن مؤسسـتا «جولدمـان سـاكس» و»سـيتي جـروب» توقعاتهمـا لنمـو الاقتصـاد الصينـي فـي عـام 2024، وذلـك بعـد تراجـع الإنتـاج الصناعـي فـي الصيـن. ويعكـس هـذا التخفيـض المخـاوف المتزايـدة بشـأن تباطـؤ الاقتصـاد الصينـي، وقـد يدفـع الحكومـة الصينيـة إلـى اتخـاذ إجـراءات إضافيـة لتحفيـز النمـو.

كما خفضت مجموعة يو بي إس توقعاتها لنمو اقتصاد الصين في 2024 والعام المقبل 2025، مشيرة إلى تباطؤ سوق العقارات بشكل أعمق من المتوقع والذي لم يصل إلى نهايته بعد. مع ضعف الزخم الاقتصادي في الصين منذ مارس وسط تباطؤ العقارات وموقف السياسة المالية الصارم، يتوقع بنك يو بي إس حاليا نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6% في عام 2024، بانخفاض عن تقدير سابق بنسبة 4.9 %. للعام المقبل، تتوقع يو بي إس نموًا بنسبة 4%، بانخفاض عن 4.6% سابقًا.

2. التأثيرات على أسعار السلع الاستراتيجية (الذهب والبترول):

يُعد الذهب واحداً من أقوى السلع أداءً هذا العام، حيث ارتفع بنحو 25% وسجل أرقاماً قياسية متتالية بفضل تعزيز البنوك المركزية لمشترياتها من المعدن النفيس.

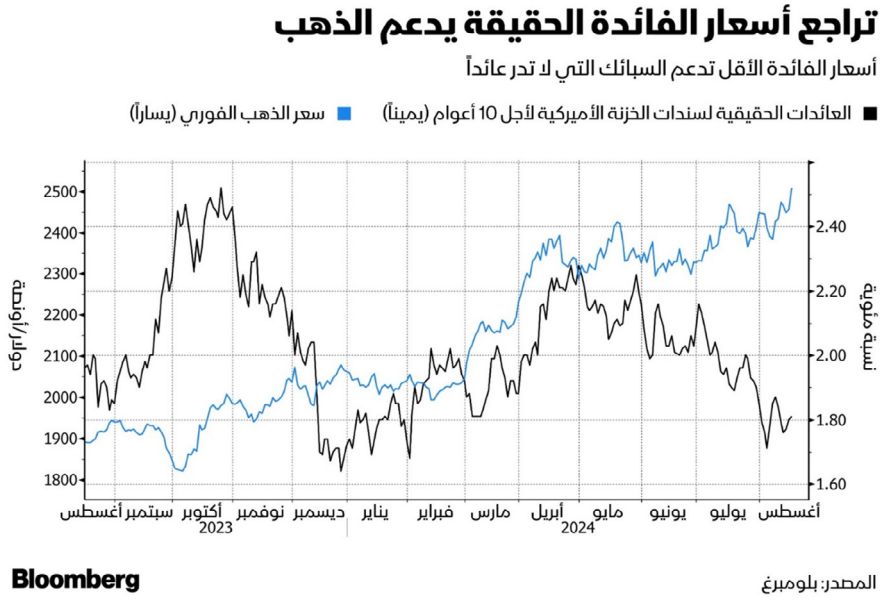

فيما يخص تداعيات الركود التضخمي العالمي على أسعار النفط العالمية؛ فقد شهدت أسعار النفط العالمية خسائر ربع سنوية كبرى بسبب المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي في الصين ووفرة العرض. وما يضيف إلى التوقعات المتشائمة، انخفض مؤشر الطلب على البنزين في الولايات المتحدة إلى ما دون 9 ملايين برميل يومياً، بينما انحسر استهلاك وقود الطائرات للأسبوع الثالث على التوالي، وفقاً للبيانات الحكومية.

التداعيات المحتملة على مصر:

بالطبع ستتأثر الفئات الفقيرة في مصر بشكل أكبر بالركود التضخمي، حيث ستجد صعوبة أكبر في تأمين الاحتياجات الأساسية، كما قد يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي الناتج عن الركود التضخمي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

ولكن من جهة أخرى حيث يمثل انخفاض أسعار النفط العالمية فرصة ذهبية للاقتصاد المصري، خاصة وأن مصر تعتمد بشكل كبير على استيراد النفط الخام والمنتجات البترولية لتلبية احتياجاتها المحلية. هذا الانخفاض في الأسعار من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة، وذلك من خلال عدة آليات:

- **تخفيض فاتورة الاستيراد:** أولى هذه الآليات هو انخفاض قيمة فاتورة استيراد النفط والمنتجات البترولية، مما يؤدي

إلـى توفيـر مبالـغ كبيـرة مـن العملـة الصعبـة التـي يمكـن توجيههـا لسـداد الديـون الخارجيـة أو تمويـل مشـروعات التنميـة.

- **تخفيـف الضغـط علـى الدعـم:** يسـاهم انخفـاض أسـعار النفـط فـي تخفيـف الضغـط علـى بنـد الدعـم فـي الموازنـة العامـة، حيـث يمكـن للدولـة أن تقلـل مـن مخصصـات الدعـم الموجهـة للوقـود، ممـا يوفـر مـوارد ماليـة إضافيـة يمكـن توجيههـا لمجـالات أخـرى ذات أولويـة.

- **تحسـين مؤشـرات الاقتصـاد الكلـي:** مـن شـأن انخفـاض أسـعار النفـط أن يسـاهم فـي تحسـين مؤشـرات الاقتصـاد الكلـي، مثـل معـدل التضخـم وعجـز الحسـاب الجـاري، ممـا يجـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة ويعـزز الثقـة في الاقتصـاد المصـري.

- **زيـادة القـدرة الشـرائية للمواطنيـن:** قـد يـؤدي انخفـاض أسـعار المنتجـات البتروليـة إلـى انخفـاض أسـعار السـلع والخدمـات الأخـرى، ممـا يزيـد مـن القـدرة الشـرائية للمواطنيـن ويدعـم النمـو الاقتصـادي.

ختامـا؛ يمكـن القـول بـان العالـم أصبـح تحـت تهديـد الركـود التضخمـي العالمـي، كمحاولـة لتجنـب تلـك الموجـات اتجـه الاحتياطـي الفيدرالـي الأمريكـي مؤخـرًا إلـى خفـض أسـعار الفائـدة فـي محاولـة لتحفيـز النمـو الاقتصـادي وتجنـب حـدوث ركـود عميـق وبنـاء عليـه شـهدت الأسـواق انتعاشـا طفيفـا خاصـة أسـواق الأسـهم، الأمـر الـذي قـد ينـذر ببـدء انفراجـه للأوضـاع.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg